سيدي الوزير، أريد أن أسوق مقترحا آخر من خلال هذه الجلسة يتمثل في فتح أوسع للانخراط في الضمان الاجتماعي، هناك شريحة من المجتمع التونسي التي لا تمتلك " patente " وبالتالي لا يمكنه أن يكون منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي، فلماذا لا يتم توسيع هذه القاعدة اليوم والتوصل إلى إمكانية قد تكون موارد، لأن العاطلين عن العمل أو الأشخاص المنتصبين على حسابهم الخاص في مهن صغرى التي ليس لديها قانون يضبطها يمكنها أن تكون موردا جديدا للصندوق.

سيدي الوزير، أريد أن أعلمكم أن تقريب الخدمات للمواطنين يمكنه أن يفيد أيضا الصناديق وخاصة صندوق الضمان الاجتماعي، ففي ولاية أريانة مثلا التي توجد بها كثافة سكانية كبيرة ورغم ذلك فإن كل متساكنيها يذهبون دائما إلى مركز الولاية، وهذا لا يمكن أن يكون أمرا سهلا أو مسهلا للعلاقة ما بين الصندوق والمواطن لأننا نعلم أنه كلما قربت الخدمة تكون الجدوى أكثر وبذلك يكون المواطن حاضرا أكثر لتسوية أموره.

عندما نعلم اليوم أن الكثافة السكانية الموجودة بمنطقة التضامن والمنهلة وسيدي ثابت التي تعتبر منطقة بعيدة عن وسط أريانة نجد بها صندوقا وحيدا للتأمين عن المرض وهو صندوق تضامن المنهلة، ورغم كل المجهودات التي يقوم بها الإطار الموجود إلا أنهم يعانون من قلة الإطارات، وهناك ضغط رهيب جدا بـ "CNAM" في تلك المنطقة التي بها 200 ألف ساكن، كما أن المقر لا يتسع لكل هذا العدد من الأشخاص.

سيدي الوزير، لذلك يجب علينا أن نفكر في تقريب الخدمات إلى هؤلاء المواطنين لأنه مهم ومهم جدا أن يشعر المواطن بقرب هذه المؤسسات منه، فمثلما تقدم له الخدمات في حياته، فإن قربها منه يمكن أن يسهل العملية وشكرا وبورك فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد هيكل بن بلقاسم، خمس دقائق.

السيد هيكل بن بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبإطارات وزارة الشؤون الاجتماعية،

لا شك أن وضعية الصناديق الاجتماعية هي اليوم في أزمة هيكلية، والتي لا زلنا نتعاطى معها إلى حد الآن تعاطيا سطحيا وتعاطيا بمنطق محاسبي يعني مجرد مداخيل وموارد ومصاريف، في حين أننا في الجبهة الشعبية نقدر بأن وضعية الصناديق الاجتماعية تعكس أزمة خيار تنموي تم اتباعه لمدة عقود، وهذا الخيار التنموي يعيد إنتاج نفس الأزمة في كل عشرية أو في كل عقد من الزمن، ونحن اليوم بصدد مراجعة تنقيح القانون وتنقيحات سابقة لسنة 2007 وفي التسعينات تم الترفيع فيها في سن التقاعد وفي المساهمات الاجتماعية بغاية إحداث توازنات مالية للصناديق سواء في صندوق الضمان الاجتماعي أو في صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية.

ولكن كما قلت فإن الأزمة تتكرر دائما لأنها في الأصل في علاقة مباشرة بمنوال التنمية المتبع لأن القاعدة التي تم اعتمادها في تمويل الصناديق وفي تمويل موازناتها المالية اليوم اختلت تماما نتيجة خيارات لبيرالية متوحشة ونتيجة تخلي الدولة عن دورها وكذلك بسبب عدم وجود آليات رقابة ومتابعة للقطاع الخاص الذي يشغل اليوم مئات الآلاف بطرق تشغيل هش التي بها الكثير من التلاعب والتجاوزات في جانب التغطية الاجتماعية والتغطية الصحية، والموظف التونسي اليوم الذي يقضي 35 و37 سنة يتم الاقتطاع من أجرته مباشرة، ولكنه اليوم يتبين أن حقه في التقاعد غير مضمون وكرامته أيضا غير مضمونة، وأعتقد أن مثل هذا القانون يعتبر معالجة شكلية وسطحية لأصل الأزمة والمشكل.

سأقدم مثالا على ذلك، عندما يرفض الاتحاد التونسي للشغل حق الحضور في اللجنة وذلك بعد الموافقة مبدئية على "رزمة" من الإصلاحات وجملة من الإجراءات، لكن بعد ذلك انطلقت الحكومة بمفردها في تطبيق هذا القانون بالترفيع بسنتين ثم بثلاث سنوات إلى حد الوصول إلى 65 سنة، والترفيع في نسبة المساهمات والتخفيض في امتيازات التقاعد من احتساب قاعدة التقاعد من ثلاث سنوات أخيرة إلى عشر سنوات، أعتقد أن هذا سينتج في الأخير ضرب حقوق المتقاعدين، فنحن شهريا نعالج أزمات المتقاعدين لأن هذا يعتبر فعلا الفساد بعينه في ظل غياب الحوكمة وغياب آليات المتابعة.

وبمراجعة مثل هذا القانون سنعلن غلق الانتدابات نهائيا، فما هي الرسالة التي نوجهها وما هي البدائل التي وضعت حتى نمكن فعلا الشباب والمتخرجين من آليات تشغيل؟ فإذا قمنا اليوم بالترفيع في سن التقاعد فمن خلال هذا القانون الطبيعي لن تتوفر الانتدابات، وبطبيعة الحال فهي منعدمة من قبل. فما هي الرسائل التي نريد بعثها وما هي البدائل التي قدمتها الحكومة؟

فالصناديق الاجتماعية بقيت صناديق سوداء لا نعلم حجمها وقيمة أملاكها ولا نعلم طرق التصرف فيها والتسيير فيها أو تقييمها، والتمديد في سن التقاعد هو التمديد في عدم الانتداب في الوظيفة العمومية وموصلة بعض الموظفين والمسؤولين لأعمالهم بدون أية إضافة أو أية نجاعة تذكر.

هناك العديد من الموظفين يتقاضون اليوم أكثر من أجرة في مؤسسات الدولة وهي حقيقة موجودة، وأحيانا أجرة موظفي الدولة تتجاوز أجرة رئيس حكومة أو وزير وذلك محسوب على الصناديق الاجتماعية، كذلك نظام التقاعد الذي يسمى بأنظمة التقاعد الخصوصية الذي يشمل الولاة والوزراء وأعضاء مجلس النواب والكثير من الأصناف، فمن الضروري توحيد نظام التقاعد لأنه يمس من مبدأ الدستورية والمساواة في الحقوق والواجبات.

هناك كذلك الكثير من المتقاعدين الذين تلتجئ إليهم الوزارات للتعاقد معهم وسد الشغورات بآلية التعاقد وهذا ما يتسبب أيضا في تفاقم البطالة، وأخيرا أقول أنه إثر تقييمنا في الجبهة الشعبية بأن هذا التزام وضعته الدولة مع الدوائر المانحة مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي، لذلك فإن هذا المشروع لم ينبع من تشخيص دقيق وعلمي الذي يتضمن بعدا تنمويا واقتصاديا واجتماعيا بل هو فقط من أجل ترضية الدوائر المانحة ومن أجل الاستجابة لشروطها في تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والتنموي، وهذا ما يزيد في تعميق الأزمة والذي جاء في سياق اجتماعي منفجر.

وتشهد بلادنا اليوم انفجارات اجتماعية للمعطلين وللتشغيل الهش وللأساتذة، فبالأمس فقط كانت الشوارع تنتفض من أجل مسألة التقاعد، ونحن اليوم نناقش التمديد في سنّ التقاعد، وهنا رجال التعليم ما هي الرسائل التي تريد أن توجهها الحكومة عندما تمرر قانون التقاعد...